## عمادي يطلع على آخر المستجدات الخاصة بتنفيذ وتأثيث مبنى «الأوقاف» تمهيداً لاستلامه

6

### المجلس أصدر تقارير عن الحصاد البرلماني موثقًا بالأرقام والإحصائيات

# المجلس أقر 57 توصية عن محاور استجوابي رئيس الوزراء

## ◆ التوصية بضرورة إعادة النظر في تعديل المادة (6) من قانون وكالة كونا ليتولى رئاسة مجلس إدارتها الوزير المختص

## ◆ المطالبة بزيادة حصة الكويت من الاستثمار الأجنبي عربيًا لأنها متدنية رغم كل ما تتمتع به الكويت من مقومات

وافق مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر على 481 توصية منها 186 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية. والجهات والهيئات المستقلة والمحلقة، ووافق المجلس على 207 توصية وردت في تقارير اللجان، و57 توصية بتقرير لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء، و31 توصية إثر نظر 8 طلبات مناقشة عن قرار اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة إسرائيل، وتعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية ومشروع المصالحة الوطنية والنواب المحبوسين في قضية دخول المجلس وتشغيل مدينة صباح الأحمد.

والتعامل مع توصيات وقرارات المجلس تنظمها المادة 117 من اللائحة الداخلية التي تنص على أن لمجلس الأمة إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة، وإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس أسباب ذلك، وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة.

ونواصل في هذا العدد نشر توصيات المجلس للحكومة في دور الانعقاد الثاني: في جلسة 30 مايو 2018 أقر المجلس 89 توصية منها 32 توصية في تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن وكالة الأنباء الكويتية، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الإدارة العامة للإطفاء الهيئة العامة للبيئة، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بنك الائتمان الكويتي وبنك الكويت المركزي و57 توصية بشأن تقرير لجنة دراسة محاور استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء.

### وكالة الأنباء الكويتية:

التقرير العشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية وكالة الأنباء الكويتية حيث تضمن التقرير 4 توصيات هي:

1 – الاسترشاد بديوان الخدمة المدنية والجهات الرقابية لوضع ضوابط واضحة لمعالجة الاختلالات في الباب الأول، والعمل بجدية على تلافي هذه الملاحظات خاصة وأنها من الملاحظات المستمرة.

2 – ضرورة إعادة النظر في تعديل المادة (6) من قانون إنشاء الوكالة بحيث يتولى رئاسة مجلس إدارتها الوزير المختص.

3 – التعاون مع الجهات الرقابية كافة، واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على الوكالة في التقارير الرقابية، وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدًا عن الطرق التقليدية لما له من أثر في تسوية الملاحظات لأولى فالأولى، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

4 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في إدارة التدقيق الداخلي وتفعيلها تفعيلًا كاملًا لما لها من أثر في الحد من الملاحظات الإدارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل وتداركها قبل وقوعها، مع وجود تعديل تبعيتها لأعلى سلطة إشرافيه لضمان حيادتيها واستقلاليتها، وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة، وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلًا، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

### الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات:

التقرير الحادي والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن ربط ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تضمن التقرير 7 توصيات هن:

1 – اتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على الجهة في التقارير الرقابية، وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من أثر في تسوية الملاحظات الأولى فالأولى، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

2 – موافاة اللجنة بما انتهت إليه اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة لتقصي الحقائق بحد أقصى في بداية دور الانعقاد القادم.

3 – قيام الصندوق باتخاذ الخطوات اللازمة لتعيين الجهاز الإداري للصندوق، والحرص على الإعلان عن الوظائف المطلوبة للعمل لدى الصندوق للكادر الوطني أولًا، فإن لم تتوافر هذه الوظائف في الكويتيين فإنه يتم الإعلان عنها بعد ذلك لغير الكويتية على أن يلزم الصندوق بتدريب الكويتيين لتأهيلهم لتسلم مهام هذه الوظيفة مستقبلًا، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

4 – قيام الصندوق بإرسال ميزانيته بالرأسمالية المتعلقة بأنشطته الرئيسية إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي بانتظام وذلك للاسترشاد بها عند إقرار الميزانية الإدارية للصندوق، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

5 – ضرورة قيام مجلس إدارة الصندوق الجديد على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة.

6 – ضرورة قيام مجلس الإدارة الجديد بسرعة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي لما له من أثر في الحد من الملاحظات الإدارية والمالية والمحاسبية وسرعة استكمال تعيين الكوادر البشرية اللازمة كافة لأداء عملها، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك في تقاريرها السابقة.

7 – مبادرة الجهة في اقتراح أي تعديلات تشريعية لتزيل ما يعرقل أعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة، مع وجود متابعة إدارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

### هيئة تشجيع الاستثمار المباشر:

التقرير الثاني والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر حيث تضمن التقرير 3 توصيات هن:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في إدارة التدقيق الداخلي وتفعيلها تفعيلًا كاملًا لما لها من أثر في الحد من الملاحظات الإدارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل وتداركها قبل وقوعها، وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة.

2 – تكثيف جهود مجلس إدارة الهيئة للعمل على تطوير وتحسين بيئة الاستثمار في الكويت وتسهيل بيئة أداء الأعمال الاقتصادية والاستثمارية وإزالة المعوقات التي تحول دون ذلك لتحقيق الرغبة السامية بأن تكون الكويت مركزًا ماليًا عالميًا، وزيادة حصة الكويت من الاستثمار الأجنبي عربيًا لا سيما أنها متدنية رغم كل ما تتمتع به الكويت من مقومات استثمارية جاذبة ومناخ سياسي مستقر وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

3 – العمل بشكل دوري على متابعة الاستثمارات المباشرة التي تم الموافقة عليها من قبل الهيئة للتأكد من تحقيق تلك الاستثمارات لنتائجها التشغيلية، وقيامها بتوفير فرص عمل للكوادر الوطنية والتحقق من توظيفهم فيها.

الغانم يترأس احدى الجلسات

## ◆ مطالبة بنك الإئتمان بتفعيل قانون المرأة بما يعود بالنفع على الفئات المشمولة بالقانون وتذليل المعوقات التي تحول دون استكمال تطبيقه

### الإدارة العامة للإطفاء:

التقرير الثالث والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية الإدارة العامة للإطفاء حيث تضمن التقرير 3 توصيات هن:

1 – التعاون الجاد مع الجهات الرقابية والأخذ بتوجيهاتها، والتنسيق معها لاتخاذ الخطوات العملية في تسوية الملاحظات المسجلة في التقارير الرقابية، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

2 – إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي بأعلى سلطة إشرافية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء وتفعيلها تفعيلًا كاملًا لما له من أثر في الحد من الملاحظات الإدارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية إسناد العمل وتداركها قبل وقوعها، وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة، وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلًا، وإن لزم الأمر إصدار قرار من قبل الوزير المختص بنقل التبعية أسوة بباقي الجهات التي اتخذ فيها هذا الإجراء.

3 – ضرورة تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية لشؤون التوظف وتفعيلها بما يكفل حسن سير وانتظام العمل مع ضرورة اتخاذ اللازم لتحصيل ما تم صرفه دون وجه حق والالتزام بتوجيهات الجهات الرقابية كافة بهذا الشأن لتلافي تكرار الملاحظات ومعالجتها، وسبق للجنة أن أوصت بذلك.

### الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

التقرير الخامس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تضمن التقرير 5 توصيات هن:

1 – إعداد دليل استرشادي لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق الضوابط الرقابية والمالية والفنية السليمة بما يكفل تحقيق الهيئة للأغراض التي أنشئت من أجلها في تهيئة المناخ الاستثماري في دولة الكويت لجذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة لتنفيذ مشروعات استراتيجية.

2 – قيام الهيئة بإعداد الدراسات الكافية وفق الضوابط المنظمة لمشروعات الشراكة وتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة تفصيلا في هذا التقرير، وتحقق كل من الهيئة ولجنتها العليا في أخذ موافقات جهات الاختصاص لأي مشروع ترغب الجهات العامة بتنفيذه وفق القوانين المنظمة.

3 – الاسترشاد بالرأي الفني والمالي للمختصين في وزارة المالية عند دراسة أي مشروع ترغب الجهات العامة لتنفيذه وفق قانون الشراكة، وطرح هذا الرأي على اللجنة العليا عند مناقشة المشاريع المقترح طرحها كي يتسنى للجنة اتخاذ ما يلزم من إجراءات.

4 – إعادة دراسة المشاريع التي حسمها مجلس الوزراء والتي لم توافق عليها لجنة الميزانيات والحساب الختامي في هذا التقرير وفق القيود الملزمة المرفقة بميزانية الهيئة، والتقدم بدراسات جديدة يراعى فيها استيفاؤها الضوابط الرقابية كافة التي يبينها ديوان المحاسبة وتوفير البيانات كافة له للتحقق من سلامة العقد ماليًا وفنيًا حتى ينفذ المشروع بالصورة التي تحقق الصالح العام منه.

5 – زيادة التحقق في مدى قانونية إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغير اللغة العربية لا سيما وأن عقود اللغة العربية هي المعتدة لدى المحاكم في حال نشوب أي نزاع قضائي مع المستثمرين، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

### الهيئة العامة للبيئة:

التقرير الرابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية الهيئة العامة للبيئة حيث تضمن التقرير توصيتين هما:

1 – قيام الهيئة بدورها بتفعيل صندوق حماية البيئة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للبيئة ومجلس الوزراء لنقل المبالغ الخاصة بمشاريع إعادة تأهيل البيئة التابعة حاليا لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة لكون هذه المشاريع تقع من ضمن اختصاصات الصندوق قانونًا، ولما له من أثر في تسريع إنجاز المشاريع وترشيد الهيكل الإداري للدولة.

2 – ضرورة تفعيل مواد قانون حماية البيئة والانتهاء من جميع البرامج والخطط التي نص عليها القانون كخطوة أولى نحو تعزيز حماية البيئة في البلاد وهو الهدف المنشود من القانون.

### بنك الائتمان الكويتي:

التقرير السادس والعشرون عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي حيث تضمن التقرير 4 توصيات هن:

1 – التعاون مع الجهات الرقابية كافة، واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على البنك في التقارير الرقابية، وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدًا عن الطرق التقليدية لما له من أثر في تسوية الملاحظات أولا بأول، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

2 – التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بشأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة خاصة فيما يتعلق بالإدارات التي تتضمن وظائف إشراقية غير موجودة في الهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس الخدمة المدنية.

3 – العمل على تفعيل واستكمال قانون المرأة بما يعود بالنفع على الفئات المشمولة بالقانون، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل المعوقات التي تحول دون تفعيل القانون خاصة فيما يتعلق بتوفير السكن الملائم بقيمة إيجارية منخفضة، والتنسيق والمتابعة مع الجهات ذات الصلة لاقتراح التعديلات اللازمة عليه بما يضمن تنفيذه تنفيذًا كاملًا تحقيقًا للمصلحة العامة.

4 – العمل على تعزيز كفاءة الأنظمة المحاسبية لدى البنك ومعالجة أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بمتابعة وتحصيل وتسوية المستحقات المالية سواء كانت للبنك أم عليه واتخاذ آليات أكثر فعالية للحد من تراكم تلك الأرصدة والعمل على تسويتها وسبق للجنة أن أوصت بذلك.

### بنك الكويت المركزي:

التقرير السابع والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية بنك الكويت المركزي حيث تضمن التقرير 4 توصيات هن:

1 – استمرار التعاون مع الجهات الرقابية، واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على البنك في التقارير الرقابية، وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدًا عن الطرق التقليدية لما له من أثر في تسوية الملاحظات الأولى فالأولى.

2 – إعادة النظر في لوائح قبول المتقدمين للعمل لدى البنك مع التخفيف من شروط القبول لإتاحة الفرصة أمام أكبر قدر ممكن من الراغبين بالعمل لديه، ومراعاة ألّا يستحوذ عنصر المقابلة الشخصية على أكثر من 10 % من معايير القبول للمتقدمين لتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

3 – تكريس البنك لدعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني في مجال السياسة النقدية والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة، والحرص على اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتوفير التغطية القانونية لممارسات البنك في إصدار أدوات الدين العام وفق القانون رقم 50 سنة 1987 والقوانين المعدلة له بشأن الأذن للحكومة بعقد قرض عام، خاصة أن هذا القانون انتهى العمل به في سبتمبر 2017، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

4 – إعادة النظر في أعداد المتقدمين للبرنامج التدريبي الخاص بتدريب وتأهيل الخريجين الجدد من الكويتيين للعمل في القطاع المصرفي والتوسع فيه، خاصة أن الاهتمام بالبرامج التدريبية يسهم في إثراء سوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، وكذلك اهتمام البنك بإطلاق دورات تدريبية تخصصية في المجال المالي والمصرفي سواء للعاملين لدى بنك الكويت المركزي أو لغير العاملين فيه، وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

### تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي:

في جلسة 25 مايو 2018 أقر المجلس 18 توصية في تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئة العامة للغذاء والتغذية والهيئة العامة للمعلومات المدنية والهيئة العامة للشباب والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما والهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي ومجلس الأمة.

## ◆ مراعاة عدم جمع أي وزير لوزارتي النفط والمالية ليكون تشكيل هيئة الاستثمار وفق القانون

## ◆ توصية بإعادة النظر بأسعار الكهرباء ومنع الحكومة من رفع أسعار الوقود إلا بقانون

مبنى مجلس الامة